برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

ملخص أعمال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/15
7 January 1997
ORIGINAL: ENGLISH

ملخص أعمال الدورة

حساب فترة السنتين ١٩٩٤ – ١٩٩٥ – تقرير المراجع الخارجي (١٩٩٦/م ت.٢/٣)

١- قدمت حسابات فترة السنتين ١٩٩٤ – ١٩٩٥ **للمجلس التنفيذي** ليعتمدها. وهي خطوة ضرورية من وجهة نظر **الأمانة** حتى يتم تحويل الفائض إلى الاحتياطي التشغيلي. فقد طلبت **الأمانة** من **المجلس** تأكيد فهمها لقرار **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها الثامنة والثلاثين – كما هو مبين في الفقرتين ١٩ و٢٠ من بيان المديرة التنفيذية. اقترحت **الأمانة** تخصيص مبلغ الـ ٢٠ مليون دولار الذي يمثله الفائض لاعتماد خاص لمواجهة تكاليف التغطية الطبية لما بعد الخدمة. وسيقدم مقترح متكامل لتغطية الفوائد الطبية لما بعد الخدمة للدورة القادمة للمجلس. وعلى الرغم من ذلك، فمن الضروري أن نذكر أن عدم تخصيص مبلغ مناسب من المال لهذه التغطية منذ الآن سيزيد من التكاليف غير المباشرة في المستقبل مالم يكن الهدف من بيان المديرة التنفيذية الذى أعد قبل تسلم التقرير النهائي للمراجع الخارجي، هو الرد على توصيات المراجع الخارجي. وسيقدم تقرير مخصص لهذا الغرض. تمشيا مع توصية المراجع الخارجي بشأن النقل الداخلي والتخزين والمناولة فوائض ليست متاحة **للبرنامج** أو للجهات المانحة، ولكنها مخصصة للنفقات المستقبلية. وستتم مراعاة ذلك في السياسة المحاسبية المتعلقة بإقرار الدخل والمنصرف. ولقد تم الاستجابة للعديد من توصيات المراجع الخارجي، فقد طبعت الكتيبات التعريفية للمستخدمين لنظم المعلومات أو هي في مراحلها النهائية. ولقد تم إلغاء للمكاتب القطرية وخفضت متحصلاتها النقدية بنسبة ٦٠ في المائة في الأشهر التسعة الأولى لعام ١٩٩٦، وصارت أربعة عشر مكتبا قطريا ترسل بياناتها عن طريق البريد الإلكتروني. ولقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن رصيد الخزانة مع **منظمة الأغذية والزراعة**.

٢- أثنى **المجلس** على تقرير المراجع الخارجي وعلى توصياته القيمة. وبعرض الكشوف المالية في الشكل الجديد، أثار تقرير المراجع الخارجي بعض التساؤلات التي تدعو للقلق، وطلب تقديم تقرير عن الوضع في دورة **المجلس** القادمة. ولقد وقع إتفاق في الرأى بشأن توصية اللجنة الإدارية لشؤون الميزانية المتعلقة بتبسيط إجراء اعتماد الحسابات.

٣- أقر أحد المندوبين بالعمل الذى تم حتى الآن ولكنه أضاف أن من الواضح ضرورة بذل المزيد من الجهد وعدم انتظار اكتمال خطة تحسين الإدارة المالية. ويبغي أن يبقى **المجلس** حريصا على ضمان أن للبرنامج رقابة مالية جيدة وأن موارد البرنامج تحت اشراف عدد من الموظفين الأكفاء جيدي التأهيل. ينبغي على **البرنامج** الالتزام بقرار **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** القاضي بأن إيداع جميع الفوائض من الاحتياطي التشغيلي. وبعد اكتمال تمويل هذا الاحتياطي يمكن تحويل الفوائض إلى حساب الاستجابة العاجلة.

٤- أعرب مندوب آخر عن اتفاقه مع تفسير **الأمانة** لمسألة الفائض وتساءل عن مصدر هذا الفائض، الذى سيتخذ قرار بشأنه وفقا للرصيد.

٥- أبدى أحد المندوبين قلقه لاستعمال موارد مخصصة للتنمية في عمليات طوارئ. فحساب الاستجابة العاجلة هو صندوق ينبغي أن ترفده الدول بمساهماتها مباشرة. وإذا ساهم كل بلد بالحصة المقررة تبعا لصافي دخله القومي لامتلأ هذا الحساب تماما.

٦- شدد **المجلس** على ضرورة تنمية الموارد البشرية وتوفير عدد من الموظفين الأكفاء عند تنفيذ العمليات.

٧- أكد **المجلس** على ضرورة أن تهيئ المكاتب القطرية نفسها بأدوارت إدارية حسنة قبل أن تنقل إليها أية صلاحيات إضافية. ومن ناحية أخرى تتطلع بعض البلدان لدعم **البرنامج** لعمليات استبدال الأغذية بالنقود التى تمثل جزءا أساسيا من المساعدات المقدمة للبلدان المستفيدة.

٨- أشار **المجلس** إلى أنه عندما يمتلئ الرصيد التشغيلي ينبغي الاستفادة من الموارد المتاحة في عمليات التنمية. وينبغي أن لاتدفع المشكلات المتعلقة بشراء الأغذية **البرنامج** ليشتري نصف احتياجاته فقط من الدول النامية.

٩- أشار مدير قسم المالية ونظم المعلومات إلى أ،ه قد تم زيادة عدد الموظفين تبعا لملاحظات العديد من المندوبين. وأضاف أنه عندما يقدم **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** الخدمات المالية لاتحتاج المكاتب القطرية **للبرنامج** بالضرورة لخدمات موظفي قسم المالية. وأوضح أيضا أن الفائض قد نتج من سعر الفائدة والمساهمات الحكومية المقابلة الزائدة عن المساهمات المدرجة في الميزانية، ومن المساهمات غير المتوقعة التي لم تخصص لغرض محدد والوفورات في الميزانية الإدارية ومن تكاليف النقل. وأبان أن الاحتياطي التشغيلي هو عبارة عن آلية لتمويل أنشطة **البرنامج** في انتظار استلام التعهدات المؤكدة، بينما حساب الاستجابة العاجلة فقد أنشأه **البرنامج** لاستغلال الأموال المودعة فيه من عمليات الطوارئ قبل وصول أية تعهدات. لقد صار جميع مديري المكاتب القطرية الذين يأتون للمقر الرئيسي يتلقون تنويرا وبعض التدريب في المسائل المالية بعد أن عين رئيس للشؤون المالية للمكاتب القطرية.

١٠- أوضح نائب المديرة التنفيذية أن المديرة التنفيذية قد أولت موضع المسألة قدرا كبيرا من الاهتمام، وأن النواقص التي أشار إليها المراجع الخارجي سيتم تغطيتها وفي ذلك فائدة **للبرنامج**. وأضاف أنه ليس من السهل على منظمة مثل **برنامج الأغذية العالمي** أن تجري تغييرا شاملا من فترة مالية إلى أخرى. فقد تم إدخال الكثير من التحسين ويبقى الكثير الذى يجب عمله والأمانة واعية بذلك.

تقرير عن عمل مكتب برنامج الأغذية العالمي للتفتيش والتحقيق (OEDI) (١٩٩٦/م ت.٣/٣)

١١- رحب **المجلس التنفيذي** بالتقرير المقدم عن الإثني عشر شهرا الأولى من عمل مكتب التفتيش والتحقيق في **البرنامج**. وقدم الأعضاء التهنئة إلى المكتب على جودة التقرير وعلى النظرة الثاقبة التي يعالج بها المشاكل التي جرى الكشف عنها، مع المحافظة على السرية في الوقت ذاته.

١٢- وطلب الأعضاء أن يقدم التقرير القادم عرضا للدروس المستفادة. ولوحظ أن بعض هذه الدروس قد تكون مفيدة لبعض منظمات **الأمم المتحدة** الأخرى.

١٣- ونوقشت الآثار الرادعة للتقرير والمساعدة التي لقيتها الإدارة، واتفق على أن قيمة النتائج قد تكون أكبر بكثير من قيمة المبالغ التي استعادها المفتشون.

١٤- طلب **المجلس** من **الأمانة** إحالة التقرير مصحوبا بهذه الملاحظات إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية في **منظمة الأمم المتحدة.**

التقرير المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة لقراره رقم ٥٦/١٩٩٥ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (١٩٩٦/م ت.٤/٣)

١٥- أثنى **المجلس** على **الأمانة** لإعدادها وثيقة مهمة تعالج متطلبات القرار. وطلبت المديرة التنفيذية من **المجلس** أن يعطي رأيه في الاقتراحات وإجراءات المتابعة المدرجة في الوثيقة. وشددت على نية **البرنامج** عدم إعادة تحديد مهامه بل البحث عن مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية ليعرضها على الهيئات الأخرى في **منظومة الأمم المتحدة** بغية تعزيز قدراته، وذلك عملا بروح الإصلاح في **الأمم المتحدة** وكرد إيجابي على القرار.

١٦- وحذر عدد من أعضاء **المجلس** من قيام **البرنامج** بالاضطلاع بأدوار جديدة قد يكون من شأنها التأثير على قدرته في الوفاء بمهمته الأساسية.

١٧- ومع اعتراف بعض الأعضاء بالميزة النسبية التي يتمتع بها **البرنامج** وبمشاركته في توفير خدمات النقل والخدمات اللوجستية ومشروعات تحسين البنيات الأساسية، فان المسألة في رأيهم هي معرفة إلى أي حد ينبغي **للبرنامج** أن يشارك في هذا المجال. وعبر هؤلاء الأعضاء عن رغبتهم في الحصول على معلومات عن الآثار المترتبة على قدرات **البرنامج** من جراء توسيع الدور الذي يضطلع به. واقترح بعض الأعضاء أن يستخدم **البرنامج** القطاع الخاص، إلى أبعد حد ممكن، لتوفير خدمات النقل والخدمات اللوجستية. ومن الشواغل الأخرى التي ذكرت ضرورة تسليم مشروعات تحسين البنيات الأساسية إلى الوكالات الإنمائية والحكومات المحلية في الوقت المحدد لضمان استمرار دعمها وديمومتها. وذكرت **الأمانة**، ردا على هذه التساؤلات، أنه من غير المتوقع تحمل أية نفقات إضافية من جراء الاضطلاع بخدمات النقل والخدمات اللوجستية نيابة عن الجهات الإنسانية الأخرى. وغالبا مالايكون هناك وكالة أخرى تتمتع بالقدرة على الاضطلاع بهذه الأنشطة. وشجع بعض الأعضاء **البرنامج** على مواصلة تقديم خدماته **لمنظومة الأمم المتحدة**.

١٨- وأشار عدد من أعضاء **المجلس** إلى أنه من السابق لأوانه اتخاذ قرار بشأن دور **البرنامج** في معالجة مسألة إحتياجات المعونات الغذائية التي ستتطلبها حالات الطوارئ الاقتصادية التي ستنشأ خلال الفترة الانتقالية لتنفيذ اتفاقية جولة أوروغواى بشأن التجارة لأنها مسألة قيد المناقشة في محافل أخرى، أى في **منظمة التجارة العالمية** وفي "لجنة المعونة الغذائية". وعلى كل حال فان **المجلس** لاحظ أن اقتراح **البرنامج** مازال بحاجة إلى مزيد من التمحيص والدراسة.

١٩- وقدمت **الأمانة** التوضيح التالي: قدم الاقتراح بدافع من الحرص على البقاء في حالة استعداد، وعلى توضيح الطريقة التي يمكن **للبرنامج** أن يستجيب بها بسرعة في حالة وقوع حالة "طوارئ اقتصادية". وحصر الاقتراح بتلك الحالات التي تستدعي تقديم معونات غذائية موجهة. فقد أثبت **البرنامج** و"الاحتياطي الغذائي الدولي لحالات الطوارئ" قدرتهما في هذا المجال. وليس لأقل البلدا نموا ولبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض كلمة مسموعة في "لجنة المعونة الغذائية" فهذه اللجنة هي محفل للجهات المانحة، ولا تتمتع هذه البلدان بتمثيل قوي في المحافل الأخرى كلجنة الزراعة التابعة **لمنظمة التجارة العالمية** حيث تناقش هذه المسألة حاليا. وأضافت **الأمانة** أنه من غير المجزوم به أن **المجلس التنفيذي للبرنامج** هو المحفل المناسب للبدء بمفاوضات من أجل تحديد المستوى المناسب لالتزامات المعونة الغذائية الكافية لتلبية الاحتياجات المشروعة للبلدان النامية خلال تنفيذ برامج الإصلاح. ومع ذلك، فإن هذا سيكون منسجما مع صلاحيات **المجلس التنفيذي** ومهامه، إن هو قرر القيام بهذه المهمة.

٢٠- ولاحظ **المجلس** أن تعزيز التنسيق بين الوكالات بما في ذلك وضع اتفاقات مكتوبة بشأن ترتيبات عملية، هو إحدى الوسائل المهمة التي يمكن استخدامها لسد الثغرات القائمة في النظام. وركز **المجلس** بشكل خاص على علاقة **البرنامج بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** و**بمنظمة الأغذية والزراعة** وشجع على التعاون مع **منظمة الأغذية والزراعة** بشأن المدخلات الزراعية الأساسية وعلى الفراغ من تعديل مراجعة مذكرة التفاهم مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، خصوصا لحل مسألة مسؤولية **البرنامج** مع **المفوضية** عن توزيع الأغذية على اللاجئين.

٢١- وشدد **المجلس** على أهمية مهمة **البرنامج** المزدوجة في المساعدات الإنمائية وفي حالات الطوارئ كمصدر قوة فريد من نوعه، كما شدد على أهمية الحفاظ على توازن مناسب بين الإغاثة والتنمية، أى على ضرورة عدم إهمال دور الأنشطة الإنمائية في القضاء على الفقر والوقاية من الكوارث وتوفير الأساس اللازم من أجل استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ.

٢٢- وعبر **المجلس** عن تقديره للجهود التي يبذلها **البرنامج** من أجل وضع مؤشرات لقياس الأداء وتحسين توجيه المساعدات. كما عبر عن تقديره ودعمه للجهود التي تبذل داخليا لتعزيز قدراته، خاصة في مجال تنمية المهارات الإدارية والتقنية لدى موارده البشرية. وذكر أن أى زيادة في عمليات التفويض إلى الميدان ستنطوى على أبعاد شديدة في مجال التدريب. وشدد **المجلس** على أهمية التدريب المشترك بين الوكالات.

٢٣- وعدد نائب المدير العام **لمنظمة الأغذية والزراعة** المجالات الراهنة للتعاون الفعال مع **البرنامج** في الإقرار المشترك لعمليات الأغذية في حالات الطوارئ، والبعثات المشتركة لتقدير الإمدادات الغذائية وإحتياجات المعونة الغذائية وتبادل المعلومات في إطار أنشطة الإنذار المبكر. وأقرت **منظمة الأغذية والزراعة** بالحاجة إلى تعزيز الاتفاقات مع **البرنامج** بشأن ترتيبات العمل لتقديم مساعدات الطوارئ.

٢٤- وقدم مدير **إدارة الشؤون الإنسانية** في جنيف إلى **المجلس** عرضا عن التقدم الذى تحققه فرق العمل الفرعية التابعة لفريق المهمات التابع **للمجلس الاقتصادي والاجتماعي** الذى أنشأته "اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات" في دراستها للقضايا الرئيسية من أجل التوصل إلى متابعة قرار **المجلس** متابعة منسقة ومشتركة بين الوكالات. وقال ممثل **إدارة الشؤون الإنسانية** أن مسألة تسديد القروض إلى "صندوق الطوارئ المركزي المتجدد" ستناقش ضمن "اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات".

تقييم مشروعات وعمليات اللاجئين والنازحين المزمنة (١٩٩٦/م ت.٥/٣)

عملية إقليم ليبيريا ٤٦٠٤ - تقييم سياسات البرنامج عن عملياته لمساعدة اللاجئين والنازحين في ليبيريا وكوت ديفوار وغينيا وسيراليون في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥

٢٥- ركزت المناقشة على ضرورة تحسين التنسيق بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والمنظمات غير الحكومية، وعلى متابعة مسار السلع، وتحديد الفئات المستفيدة من مساعدات **البرنامج** والانتقال من مساعدات الإغاثة إلى المساعدات من أجل التنمية. وأكد **المجلس** على ضرورة توفير المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتغذوية. وحث **المجلس** الأمانة على متابعة مراجعة الاتفاقيات الثلاثية بغية تنسيق أفضل للبرامج وللقيام بأعمال مراجعة الحسابات اللازمة، ووضع نظام للرصد والتقييم ينطوي على معايير ومؤشرات واضحة للاختيار.

أفغانستـــان ٥٠٨٦ (التوسع الثاني) – الإغاثة وإعادة التعمير في أفغانستان

٢٦- أقر **المجلس** بأن الأحداث الأخيرة في أفغانستان لم تسمح بالتقييم المناسب لمدى ملائمة التوصيات الـواردة فـي تقرير التقييم. وبينما ينبغي تفضيل إعادة اللاجئين إلى مواطنهم كلما كان ذلك ممكنا يجب إعادة تقييم الموقـف فـي بدايات عام ١٩٩٧، حيث سيكون من الممكن فهم وتقييم أثار الأحداث الحالية.

تقييم مكتب رواندا/بوروندي لعملية الطوارئ رواندا/بوروندي

٢٧- كرر **المجلس التنفيذي** على ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم بالضغوط الواقعة على البلدان التي تستقبل لاجئين مـن رواندا وبوروندي. شدد **المجلس** أيضا على ضرورة تحسين برمجة احتمالات الطوارئ والاستعداد لها، والتنسيق مـع الشركاء الآخرين بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وحث **المجلس** الأمانة للاضطلاع بدور أكـبر فـي الرصـد وتوزيع الأغذية في مرحلتها النهائية.

التقييم بحسب الموضوع تقرير موجز عن المشـروعات المعانـة مـن برنـامج الأغذيـة العـالمي لصـالح فقـراء الحضر في شرقي أفريقيا (١٩٩٦/م ت.٦/٣)

٢٨- ركزت المناقشات على ضرورة استمرارية أنشطة المشروعات ودور مثل هذه المشروعات في إيجاد حلول علـى المدى البعيد لجذور مشكلة فقراء المدن. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت تنفيذ مشروعات فقراء المدن حتـى الآن فقد أوصى **المجلس** بأن تستمر هذه المشروعات شريطة إيلاء المزيد من الاهتمام بالتنسيق مـع جـهات مانحـة أخرى والرصد السليم لآثار المشروعات.

التقرير الموجز للتقييم المرحلي للمشروع مدغشقر ٣٩٣٦ – دعم التعليم الأساسي (١٩٩٦/م ت.٧/٣)

٢٩- شدد **المجلس التنفيذي** على ضرورة إدماج مشروع التغذية المدرسية هذا في إطار **البرنامج** التعليمي الوطني وأن يتوفر القدر اللازم من التنسيق مع مشروعات وبرامج تكميلية أخرى. وأقر **المجلس** بأن تقريـر التقييـم قـد أوضـح الاحتياجات في البلاد، وطلب من **الأمانة** أن تأخذ بهذه التوصيات وبالدروس المستفادة من برامج التغذيـة المدرسـية الأخرى في تصميم المرحلة الجديدة من المشروع.

مخططات الإستراتيجيات القطرية – المناقشة العامة (١٩٩٦/م ت.٨/٣)

٣٠- أبدى **المجلس** اهتماما بمعرفة المزيد عن المعايير التي تطبقها **الأمانة** في تحديد كيفية اختيار بلد ما ليعد له برنامج قطري وتوقيت ذلك. وأبانت **الأمانة** أن أمر وضع برنامج قطري يقوم عادة تبعا للمعايير التالية: (أ) أن يكون البلد مـن أقل البلدان نموا؛ (ب) أن يعبر البلد المعني عن رغبته في ذلك بشكل واضح. وهنالك بعض البلـدان غـير الملائمـة للبرامج القطرية، منها على وجه الخصوص: (أ) البلدان التي تعاني من حالة طوارئ معقدة لا تسمح بإمكانيـة إعـادة التعمير في القريب العاجل؛ (ب) البلدان التي **للبرنامج** فيها مشروع واحد، أو أن حجم الموارد المتاحة لا يسمح بمثـل هذا الجهد البرامجي.

٣١- انسجاما مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠/٥٠ اقترح **المجلس** أن تبيـن مخططـات الإسـتراتيجيات القطرية الأولويات الوطنية للحكومات وتلك الواردة في مذكرات الإستراتيجيات القطرية بوضعها في صدر الوثيقة.

مخطط الإستراتيجية القطرية لبهوتان (١٩٩٦/م ت.٩/٣)

٣٢- **أشاد المجلس** بمخطط الإستراتيجية القطرية لبهوتان وأيد خصوصا تشديده على التعليم. وأكد **المجلس** على الحاجة إلى خطة إدارة شاملة فيما يتعلق ببناء طرق تؤدي إلى الطرق الرئيسية في الغابات. وأخذ **المجلس** علما، في هذا الصدد، بنية **البرنامج** التعاون مع الجهات المانحة والوكالات الأخرى التي ستقدم الدعم التقني. كما أقر **المجلس** ضرورة استخدام مساعدات **البرنامج** الغذائية لدعم الحكومة في استخدام عمال غير مهرة. وشددت المناقشات أيضا على ضرورة مواصلة الحوار مع الحكومة من أجل إلغاء مساعدات **البرامج** الغذائية تدريجيا. ولم يجد **المجلس** أي حاجة لقيام **الأمانة** بإعداد برنامج قطري منفصل لبهتان مكتفيا بإجازة المشروعات الإنمائية على أساس مخطط الإستراتيجية القطرية.

مخطط الإستراتيجية القطرية لكمبوديا (١٩٩٦/م ت.١٠/٣)

٣٣- أشاد **المجلس** بمخطط الإستراتيجية القطرية لكمبوديا وبالتحديات التي يتصدى لها **البرنامج** في ذلك البلد وطلب **المجلس** الاهتمام بالقضايا التالية: وضع الأفضلية في الأنشطة تبعا لأولويات الحكومة وقدراتها؛ أهمية مسألة الألغام؛ الرغبة في أن تمتد أنشطة **البرنامج** لقطاع الصحة؛ (برنامج مرض الدرن على وجه الخصوص)؛ ضرورة زيادة الآثار الإنمائية للبرنامج. وأشار **المجلس** أيضا إلى الدور الذي قام به **البرنامج** في وضع خرائط مناطق الفقر.

مخطط الإستراتيجية القطرية لغانا (١٩٩٦/م ت.١١/٣)

٣٤- شدد **المجلس** على ضرورة تحسين تحديد فئات المستفيدين وإدماج الإستراتيجية في إطار أوسع، متكامل مع تدخلات جهات مانحة أخري، وكالات الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وينبغي أن تأخذ الإستراتيجية في الاعتبار سياسة اللامركزية التي تطبقها حكومة غانا مع المشاركة المتزايدة للحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية في تخطيط المشروعات وتنفيذها. وفيما يتعلق بمدى ملاءمة المعونة الغذائية أحيط **المجلس** علما بأن الإستراتيجية كانت قد نوقشت مع الحكومة التي أعطت التزاما باشراك النساء والفتيات في المشروعات التي يساعدها **البرنامج** في المستقبل.

مخطط الإستراتيجية القطرية لطاجيكستان (١٩٩٦/م ت.١٢/٣)

٣٥- وصفت الوثيقة (WFP/EB.3/96/6/Add.5) بأنها قد أعطت وصفا دقيقا للأوضاع في طاجكستان. واتفق **المجلس** مع إدارة الأنشطة على الحاجة في استمرار توزيع الأغذية للإغاثة في نفس الوقت الذي تبذل فيه الجهود من أجل الإغاثة وإعادة التعمير والتنمية.

٣٦- أشارت **الأمانة** إلى أن حوالي ١٢ في المائة من إجمالي **البرنامج** لعام ١٩٩٧ قد خصصت لإعادة التعمير(٠٠٠ ٤ طن من مجموع ٠٠٠ ٣٠ طن).

٣٧- يتوقع أن ينسق **البرنامج** جهوده في التنمية الزراعية مع " كبار الشركاء" (مثل البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة المعونة الفنية لاتحاد الدول المستقلة وجورجيا) عندما تدخل مرحلة التنفيذ.

مخطط الإستراتيجية القطرية لليمن (١٩٩٦/م ت.١٣/٣)

٣٨- أبدى **المجلس** ارتياحه للإستراتيجية المقدمة وأوصى بالآتي لوضع برنامج قطري لليمن:

(أ) ينبغي إيجاد وسائل محددة لتحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة قدرات النساء. وضمان المشاركة التامة للمجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ الأنشطة؛

(ب) ينبغي توضيح المساهمة السنوية وما يخصصه البلد المستفيد لكل نشاط من الأنشطة؛

(ج) إيلاء الاهتمام الواجب لما جاء في الفقرات ١١٧ إلى ١٢٠ (القضايا والمخاطر الرئيسية) (الوثيقة WFP/EB.3/96/6/Add.4)؛

(د) ينبغي وضع منهج واقعي لصيانة التربة والمياه توقعات الإنتاج الغذائي، ينبغي التخطيط لصيانة المياه وغرس الأشجار.بوسائل قليلة التكلفة، كما ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للوقاية من الكوارث.

(هـ) ينبغي القيام بمجهودات توعية عامة لتشجيع الآباء على تسجيل بناتهم في المدارس واستمرارهن فيها.

البرامج القطرية – المناقشة العامة (١٩٩٦/م ت.١٤/٣)

٣٩- أشار **المجلس** إلى الفائدة الكبرى التي يمكن أن يجنيها **البرنامج** من تعزيز عملية إعداد مذكرات الإستراتيجيات القطرية عندما يضطلع بإعداد برنامج قطري.

٤٠- أوصى **المجلس** بأن تقوم البرامج القطرية على أساس جدوى تقديم المعونات الغذائية للبلد المعني وأن توضح العلاقة مع الأولويات الوطنية للبلد والعلاقة مع برامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٤١- أبدى **المجلس** قلقه إزاء التناقص في توافر الموارد للأنشطة الإنمائية واحتمال الالتزام في إطار البرامج القطرية والمشروعات بأكثر مما هو متوافر من موارد. وشدد على ضرورة إطلاعه على احتياجات البرامج والمشروعات مقارنة بالموارد المتوافرة.

٤٢- وعند مناقشة مسألة تخصيص الموارد المحدودة بين المشروعات المجازة والبرامج القطرية أشارت الأمانة إلى أن توزيع الموارد سيتم تبعا لتوجيهات الجهاز الرياسي. أي أن الأولوية ستكون لأقل البلدان نموا المنتمية أيضا لفئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفي داخل هذه الفئة ستكون الأولوية لأفضل المشروعات والبرامج القطرية أداء. يضاف إلى ذلك أن للمجلس أن يقرر مستوى الموارد الممكن لكل بلد وليس مستوى الموارد "المستحق". ينبغي أن لا يتعارض مستوى الالتزامات للمشروعات المنفردة مع السقف المحدد للالتزامات ومع توافر الموارد.

٤٣- أكدت **الأمانة** على أنها ستوفر للمجلس كل الوثائق اللازمة لمختلف الأنشطة، في إطار البرامج القطرية المجازة، التي أجازتها المديرة التنفيذية بموجب السلطات المخولة لها.

البرنامج القطري لبنغلاديش (١٩٩٦/م ت.١٥/٣)

٤٤- أبدى جميع الأعضاء ترحيبهم ودعمهم لوثيقة **البرنامج** القطري لبنغلادش (الوثيقة WFP/EB.3/96/7/Add.3). واعتبر **البرنامج** القطري على وجه الخصوص مركزا تركيز جيدا على هدف تقليل الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ومن النقاط الأخرى التي أثنى عليها الأعضاء:

(أ) التركيز الحقيقي على أفقر الفقراء؛

(ب) التنسيق الوثيق على مستوى الميدان والمقر بين الجهات المانحة الثنائية ووكالات الأمم المتحدة؛

(ج) الدعم المتين من الحكومة على مستوى السياسات والموارد والتنفيذ؛

(د) المنهج المنحاز لإزالة الفوارق بين الجنسين؛

(هـ) التركيز على تكوين المهارات؛

(و) الاهتمام بإدارة الأصول المادية المتولدة عن أنشطة **البرنامج**.

٤٥- أكدت الحكومة **للمجلس** بالتزامها بالتطبيق التام للتوصيات التي قدمها فريق المهمات المعني بتعزيز مؤسسات التنمية عن طريق المعونة الغذائية. وينعكس ذلك في مستوى معزز للرصد والتقييم وإعداد التقارير ولكل الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات المعنية. وسيتمكن المكتب القطري **للبرنامج** بالتالي من التركيز على تقييم الآثار.

٤٦- أثنى **المجلس** على الالتزام الأمثل للحكومة المستفيدة بالاستعمال الفعلي للمعونة الغذائية الذي تدل عليه المساهمات الكبرى التي تقدمها للمشروعين الجاري تنفيذهما.

البرنامج القطري لبوليفيا (١٩٩٦/م ت.١٦/٣)

٤٧- أيد **المجلس** من ناحية عامة وثيقة **البرنامج** القطري (WFP/EB.3/96/7/Add.1)، ولكنه أعرب عن قلقه من أن برامج التغذية المطلوب دعمها لم تظهر قدرتها على الاستمرارية؛ وأشار إلى أن التنمية الريفية في المناطق المحرومة ينبغي أن تركز على إنتاج الاحتياجات من الأغذية.

٤٨- أشار **المجلس** إلى ضرورة توفير المزيد من التفاصيل لتعزيز وصف الأنشطة الرئيسية للبرنامج، وطلب المزيد من التفاصيل عن أنواع واستعمالات استبدال السلع بالنقود.

٤٩- طرح أحد الوفود تساؤلا عن الميزة النسبية **لبرنامج الأغذية العالمي** فيما يتعلق بالقروض وعن مدى ملاءمة الالتزام بموارد إضافية لبولفيا في الوقت الحالي تتجاوز ١٧,٩ مليون دولار.

٥٠- عبر البعض عن قلقه من احتمال تغير الحكومة في بوليفيا وأثر ذلك على **البرنامج** القطري. أوضحت الحكومة أن الماضي قد شهد تغيرا في الحكومات ولكن الاتفاقات القائمة مع الجهات المانحة قد احترمت.أكد ممثلو **البرنامج** وممثلو الحكومة على ضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية مثل منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في نظام اقتراض حسن للغاية. سيتم دراسة مسألة التعاون في مسائل القروض.مع **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** وسيتم التركيز على أولويات **برنامج الأغذية العالمي** في إطار **البرنامج** القطري.

البرنامج القطري لباكستان (١٩٩٦/م ت.١٧/٣)

٥١- على الرغم من تساؤلات بعض الأعضاء عن مدى إمكانية توفير **البرنامج** لمبلغ ١٣ مليون دولار هي المبلغ اللازم للمشروعات لعام ١٩٩٨ لباكستان في الوقت الذي يشهد تناقصا في الموارد فقد اثنى **المجلس** على **البرنامج** القطري خصوصا في مجالين: برنامج العمل الاجتماعي وبرنامج إدارة الموارد الطبيعية. أشار **المجلس** إشارة خاصة إلى الجهود المبذولة في موضوع إزالة التمايز بين الجنسين والاتجاه نحو منهاج الغابات من أجل المجتمعات المحلية.

لاحظ **المجلس** أن مساعدات **البرنامج** تتم بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومع البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية وهي مندمجة في مذكرة الإستراتيجية القطرية لأنشطة وكالات الأمم المتحدة. سيحاط أعضاء **المجلس** علما بتقارير التقييم القادمة لقطاع إدارة الموارد الطبيعية التي ستتضمن، ضمن أمور أخرى، استعراضا لبرنامج طحن المواد الغذائية ومؤشرات إضافية عن الإنتاج. أكدت الحكومة أن أسعار القمح المدفوعة لإمدادات **البرنامج** متوافقة مع أسعار السوق التجارية.

المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – الأردن ٥٧٨٣ (١٩٩٦/م ت.١٨/٣)

٥٢- أثار **المجلس** بعض المسائل الفنية والاقتصادية الاجتماعية التي تمس بشكل مباشر تنفيذ المشروع.

٥٣- أوصى **المجلس** بتعزيز التعاون والتنسيق بين وزارتي الزراعة والمياه والبيئة.

٥٤- ينبغي التنسيق التام بين مصادر التمويل الفني والمالي والمنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية التي العاملة في منطقة المشروع.

المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – المشروع موريتانيا ٥٥ (التوسع السابع) (١٩٩٦/م ت.١٩/٣)

٥٥- أشاد **المجلس** بالمشروع لاشتماله على عناصر مهمة مثل مشاركة الفتيات، وتحديد الفئات المستفيدة، ووضع سلة أغذية مناسبة، والإشراك الواسع للمجتمع المحلي في أنشطة المشروع.

٥٦- عبر البعض عن القلق للطبيعة الممتدة للمشروع الذي ظل مستمرا لمدى ٣٢ عاما، أشار بعض المندوبين إلى ضرورة التفكير في خطة للإنهاء التدريجي للمشروع.

٥٧- دار نقاش عن حجم مساهمة الحكومة في المشروع. ولقد أشير في هذا الصدد إلى أن موريتانيا من أقل البلدان نموا إلى جانب أنها من بين بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.٤٩-

٥٨- أشير إلى أن وثيقة **البرنامج** كانت يمكن أن تشتمل على الدروس المستفادة خلال ٣٢ عاما هي عمر المشروع، وعلى جزء خاص بارتباطه بتقرير بعثة التقييم بحسب القطاع لمشروعات التغذية المدرسية في غرب أفريقيا.

٥٩- أشير إلى ضرورة إيجاد مؤشرات معلومة لقياس تأثير المشروع.

٦٠- أوضحت **الأمانة للمجلس** أن مرحلة الإنهاء التدريجي لمساعدات **البرنامج** قد بدأت من الناحية العملية، فهنالك ستة أقاليم فقير ة تشملها المساعدات حاليا بدلا عن الأقاليم الثلاثة عشر التي يشملها المشروع في البداية، ويمثل عدد التلاميذ الذين يتلقون مساعدات **البرنامج** ١٣,٥ في المائة من عدد تلاميذ التعليم الابتدائي.

مشروعات اللاجئين والنازحين المزمنة المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – المشروع كمبوديا ٥٤٨٣ (التوسع الثالث) (١٩٩٦/م ت.٢٣/٣)

٦١- عند إجازة مشروع اللاجئين والنازحين المزمن كمبوديا ٥٤٨٣ (التوسع الثالث) – مشروع إعادة التعمير، أشار **المجلس** إلى التالي:

(أ) على الرغم من الإقرار بأن البلد لا يزال يعيش فترة انتقالية حرجة فإنه ينبغي على برنامج الأغذية العالمي أن يعد مشروعات إنمائية يبدأ العمل فيها حينما تسمح الظروف بذلك.

(ب) يجب أن يركز المشروع على أنشطة التنمية الريفية التي تعين على الانتقال إلى اقتصاد السوق.

(ج) يجب أن يعمل المشروع في تنسيق مع مشروعات الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

(د) ينبغي نقل المسؤولية عن المشروع تدريجيا إلى الحكومة. ونسبة لمحدودية قدراتها فمن الضروري أن يكون هنالك إشراف على عمليات الرصد وإدارة الأغذية.

(هـ) يجب استمرار الإحلال التدريجي للموظفين الدوليين بموظفين محليين.

مشروعات اللاجئين والنازحين المزمنة المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – المشروع إثيوبيا ٥٢٤١ (التوسع الثاني) (١٩٩٦/م ت.٣/٢٤)

٦٢- عبر **المجلس** عن بعض القلق بسبب عدد اللاجئين الذي يتلقون مساعدات وعن احتمال ضرورة استمرار المساعدات بعد نهاية التوسع الثاني. تمت الموافقة على تنويع الحصص الغذائية لمختلف فئات اللاجئين. وتم التشديد على ضرورة توزيع أغذية تتناسب مع عاداتهم الغذائية. شجع **المجلس** على مواصلة الجهود التي تهدف لترقية الاعتماد على الذات لدى اللاجئين السودانيين، وأوصى بمواصلة تقديم المدخلات الفنية، كلما كان ذلك ممكنا، لتوسيع الأنشطة الزراعية. لقد تم التشديد على ضرورة الإسراع في وضع خطط لمعالجة موضوعات التنمية وإدرار الدخل، للنساء على وجه الخصوص.

٦٣- أخذت **الأمانة** علما بملاحظات أعضاء **المجلس** التي تدعو لان يشجع **البرنامج** إعادة اللاجئين إلى مواطنهم وأن تعتمد المساعدات في المستقبل على الظروف الأمنية في بلدان هؤلاء اللاجئين. وهنالك خطط لإعادة التسجيل ستنفذ قريبا بغرض توفير معلومة دقيقة يمكن الاعتماد عليها في معرفة الحجم الحقيقي لعدد اللاجئين الذين يجب مساعدتهم. وقد تم التأكيد على سياسة **البرنامج** في مسألة احترام العادات الغذائية للمستفيدين.

مشروعات اللاجئين والنازحين المزمنة المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – المشروع إيران ٤١٦١ (التوسع الرابع) (١٩٩٦/م ت.٣/٢٥)

٦٤- إلى جانب المعلومات الواردة في وثيقة مشروع اللاجئين والنازحين المزمن – إيران ٤١٦١ (التوسع الرابع) الوثيقة (WFP/EB.3/96/7/Add.4) تم وضع زيادة في الميزانية لتغطية مدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر لمواجهة تدفق ٤٠ ٠٠٠ لاجئ عراقي إضافي. وسيكون هنالك زيادة في الميزانية، إذا دعت الظروف، لمواجهة الاحتياجات لعام ١٩٩٧.

٦٥- سيتواصل مجهود **البرنامج** في الإشراف على رصد مساعداته وسيساعد مكتب شؤون اللاجئين والأجانب **البرنامج** في الوصول إلى اللاجئين في جميع أنحاء البلاد.

مشروعات اللاجئين والنازحين المزمنة المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – المشروع إقليم ليبيريا ٤٦٠٤ (التوسع الخامس) (١٩٩٦/م ت.٢٦/٣)

٦٦- أشار **المجلس** إلى أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان مسألة الأمن وإمكانية الوصول للسكان المتضررين لتحديد نوع الأغذية التي تقدم بأن أغذية جافة أو لينة. وسيستمر التنسيق التام مع المنظمات غير الحكومية للوصول للسكان المتضررين.

٦٧- تحتاج عمليات الفرز والمراقبة وجمع البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتغذوية إلى تعزيز، ويمثل توفير الأموال اللازمة والموظفين لهذا الغرض أولوية **للبرنامج**، وتبين ضرورة وضع خطة لزيادة مشروعات الغذاء مقابل العمل، ورحبت الأمانة بتمويل الولايات المتحدة الأمريكية لحلقة عمل للتدريب في مثل هذه الأنشطة.

٦٨- طرحت بعض التساؤلات عن دقة إعداد السكان المستفيدين في ليبريا وغينيا، وعن ضرورة تعزيز بعض استراتيجيات تقديم الأغذية لفئات منتقاة. وثمة ضرورة في تنفيذ مشروع التغذية المدرسية في غينيا من قبل شريك في التنفيذ. وتمت الإشارة إلى المزيد من التنسيق بين **البرنامج** ومفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية كشرط لازم لنجاح إستراتيجية تقديم المساعدات لفئات منتقاة.

٦٩- تم شرح اقتراح **البرنامج** بزيادة الموارد المالية والبشرية للمشروع بشكل كبير للجهات المانحة وذلك شرط لا بد من توافره لنجاح تنفيذ مشروع توزيع الأغذية على فئات مختارة للرصد الشامل وتقديم التقارير.

٧٠- تم التشديد على ضرورة التنسيق بين أنشطة **البرنامج** وأنشطة الاتحاد الأوروبي في كوت ديفوار، وقدمت بعض التوضيحات في هذا الصدد.

مشروعات اللاجئين والنازحين المزمنة المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها – إقليم أفغانستان (١٩٩٦/م ت.٢٧/٣)

٧١- اطلع أعضاء **المجلس** على آخر تطورات الأحداث في أفغانستان ، بما في ذلك تصريحات الطالبان بخصوص النساء ،أثر ذلك على أنشطة **البرنامج** في مجال الإغاثة وإعادة التعمير في أفغانستان، وعن أوضاع اللاجئين في إيران وباكستان. و**البرنامج** بصدد إعادة تقدير الاحتياجات في جميع هذه البلدان.بما في ذلك أية احتياجات إضافية ضمن برنامج شبكة الأمان وبسبب تدفق اللاجئين المتزايد على باكستان. أعلن أن مساعد المديرة التنفيذية سيسافر إلى أفغانستان عقب دورة **المجلس** التنفيذي لتقييم أوضاع النساء وحقوق الإنسان ومعرفة مدى تأثير ذلك على مساعدات **البرنامج** لأفغانستان.

تقرير بالتقدم المحرز في التوازن بين الجنسين (١٩٩٦/م ت.٣٠/٣)

٧٢- أعلن نائب المديرة التنفيذية في تقديمه لهذا الموضوع أن المعلومات عن تشكيل ملاك الموظفين سيتم تقديمها من الآن فصاعدا بشكل سنوي. وسيقدم التقرير القادم عن هذا الموضوع في دورة **المجلس** في شهر مايو/أيار ١٩٩٧. وستبرز التقارير تبعا للنموذج الذي قدم هذه المرة معلومات عن الموظفين من الدول النامية.

٧٣- أثنى **المجلس** على جهود الأمانة في زيادة تمثيل النساء في الوظائف المهنية الدولية ووظائف الفئات العليا (٢٥ في المائة في الوقت الحالي) وعلى الرغم من ذلك يجب بذل المزيد من الجهد لبلوغ هدف الأمم المتحدة بأن يكون نصف الموظفين من النساء في عام ٢٠٠١.

٧٤- وافق **المجلس** على ضرورة زيادة عدد الموظفين من البلدان النامية، خصوصا عدد النساء من تلك البلدان. وقد اعتبر الانخفاض الأخير في نسبة تمثيلهن مخيبا للآمال.

٧٥- حث **المجلس** على وضع خطة عمل لمساندة هذه الأهداف وتقديم تقارير منتظمة في هذا الصدد.

تقرير عن سير العمل في وضع مبنى برنامج الأغذية العالمي (١٩٩٦/م ت.٣١/٣)

٧٦- قدمت الوثيقة المعروضة على **المجلس** تقريرا عن التقدم المحرز وليس حلا نهائيا لمسألة مباني المقر الدائم **للبرنامج**. وقد ذكر عدد من أعضاء **المجلس** (الكاميرون وألمانيا والولايات المتحدة) أنه مع تقديرهم لجهود الأمانة في البحث عن مبان بديلة فإنهم يرون أن الوضع لم يعد مقبولا مما يستدعي اتخاذ قرار ضمن مهلة محددة. واقترح مندوب الولايات المتحدة أنه حرصا على رعاية العاملين ينبغي للبرنامج أن يخلي مبانيه الحالية في موعد أقصاه ١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨. وشدد مندوب الكاميرون على أنه في حال تعذر التوصل إلى حل نهائي قد يصبح من الضروري تعديل المادة الواردة في **اللائحة العامة للبرنامج** المتعلقة بتحديد مقر **البرنامج** في روما.

٧٧- ولخص مندوب إيطاليا النتائج التي توصل إليها التقرير وعبر عن تقدير وفد بلاده للجهود التي تبذلها الأمانة من أجل حل مسألة مباني المقر. وأضاف أن السلطات الإيطالية مخلصة في التزامها حل هذه المشكلة، خاصة وأنها من المسائل المنصوص عليها تحديدا في اتفاقية المقر التي وقعت عليها الحكومة المضيفة. وقال إن الحكومة الإيطالية لا تستطيع معالجة الخيارات المتاحة إلا واحدا بعد الآخر. وهي حاليا تركز على خيار مبنى Ente delle Poste وأكد المندوب الإيطالي أنه تلقى رسالة من وزارة البريد والاتصالات تفيد بأن المبنى سيكون جاهزا خلال عام ١٩٩٧.

٧٨- وعبرت **الأمانة** عن تقديرها للملاحظات التي قدمها المندوب الإيطالي وشددت على ضرورة بدء المفاوضات بشأن مبنى Ente delle Poste في أقرب وقت ممكن، دون أن يضير ذلك مفاوضات **البرنامج** المتعلقة بمبنى Parco de Medici. وذكر أن أجور المباني المحتملة تنسجم مع المعدلات السائدة في سوق للمباني التي تتوافر فيها الشروط المعتادة وينبغي بالتالي عدم مقارنتها بالمباني الحالية.

٧٩- وطلب **المجلس** إلى الأمانة التوصل إلى حل لمسألة مباني المقر الرئيسي للبرنامج وإخلاء المباني الراهنة بموعد أقصاه ١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨.

الملامح العامة لبرنامج عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧ (١٩٩٦/م ت.٣٢/٣)

٨٠- لاحظ المجلس أن برنامج عمل الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ مثقل بالبنود، وعليه فقد تقرر أن تقوم هيئة مكتب المجلس التي سوف تبدأ عملها في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ بمراجعة جدول أعمال تلك الدورة، وتأجيل بعض بنوده، إذا دعا الحال، لتنظر في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨.

أية أعمال أخرى (١٩٩٦/م ت.٣/٣٣)

٨١- أخذ **المجلس** علما مع الإشادة بالعرض الذي قدمته المديرة التنفيذية لجهود الإصلاح الداخلي المستمر، ورحب بكبار الموظفين الذين تم تعيينهم مؤخرا.